

43,2% مساهمة الكيانات التابعة الخارجية في صافي إيرادات التشغيل

الناهض: مؤشرات «بيتك» إيجابية نتيجة التركيز على العمل المصرفي

«بيتك - تركيا» يتمتع بجودة أصول عالية.. وجنبا مخصصا احترازيا بـ 40 مليون دينار لمواجهة أي تقلبات

قال الرئيس التنفيذي للمجموعة في بيت التمويل الكويتي (بيتك) مازن الناهض أن جميع المؤشرات المالية لـ «بيتك» في النصف الأول من 2019 كانت إيجابية نتيجة التركيز على العمل المصرفي الأساسي، مبينا أن مصادر الأرباح تمثلت بصفة رئيسية في بنود الإيرادات من الأنشطة الأساسية للبنك، حيث زادت إيرادات التمويل في النصف الأول لتصل إلى 460,5 مليون دينار بنسبة نمو 8,6% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق. وأشار الناهض، خلال لقاءات تلفزيونية للتعليق على النتائج المالية للتعليق الأول، إلى أن إجمالي مصروفات التشغيل انخفض

1,99% بنهاية العام السابق، كما بلغت نسبة تغطية الديون الإجمالية 400,11%، و«بيتك - الكويت» 263,63% للمجموعة، وذلك بنهاية النصف الأول من العام 2019. وعن حجم إجمالي المخصصات، قال الناهض «بلغ إجمالي المخصصات للمجموعة 100 مليون دينار، وهي تشمل مخصصات التمويل والاستثمار والمخصصات الأخرى، فيما بلغ إجمالي رصيد المخصصات للمجموعة 636,9 مليون دينار بنهاية النصف الأول من عام 2019». وعن صفقة الاستحواذ المحتملة على البنك الأهلي المتحد، قال الناهض إنه

دينار تقريبا والتي نتجت عنها أرباح بمبلغ 11,3 مليون دينار، مقابل أرباح بمبلغ 2,8 مليون دينار عن نفس الفترة من العام السابق، مشيرا أن التخارجات من الأصول غير الاستراتيجية تأتي ضمن استراتيجية «بيتك» في التركيز على العمل المصرفي الأساسي والتخارج من الاستثمارات غير الاستراتيجية التي تستهلك من رأس المال ولا تتماشى مع سياسة الاستدامة في تحقيق الأرباح. ولفت إلى أن الديون المتعثرة للمجموعة انخفضت لتصل إلى نسبة 1,90% والتي يتم احتسابها وفقا لأسس الاحتساب لدى بنك الكويت المركزي، مقارنة بـ

ليصل إلى 151,7 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2019 وبنسبة انخفاض 1,6% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، وعلبه فقد زاد صافي إيرادات التشغيل ليصل إلى 240,7 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2019، بنسبة نمو 2,1% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، وأضاف أن الإسهامات من الكيانات التابعة الخارجية ساهمت بنسبة تصل إلى نحو 43,2% في صافي إيرادات التشغيل.

و«عن حجم إجمالي التخارجات في النصف الأول، أوضح الناهض أنها بلغت نحو 42,4 مليون دينار تقريبا والتي نتجت عنها أرباح بمبلغ 11,3 مليون دينار، مقابل أرباح بمبلغ 2,8 مليون دينار عن نفس الفترة من العام السابق، مشيرا أن التخارجات من الأصول غير الاستراتيجية تأتي ضمن استراتيجية «بيتك» في التركيز على العمل المصرفي الأساسي والتخارج من الاستثمارات غير الاستراتيجية التي تستهلك من رأس المال ولا تتماشى مع سياسة الاستدامة في تحقيق الأرباح. ولفت إلى أن الديون المتعثرة للمجموعة انخفضت لتصل إلى نسبة 1,90% والتي يتم احتسابها وفقا لأسس الاحتساب لدى بنك الكويت المركزي، مقارنة بـ



مازن الناهض

مصرفات التشغيل انخفض وأشار الناهض، خلال لقاءات تلفزيونية للتعليق على النتائج المالية للتعليق الأول، إلى أن إجمالي مصروفات التشغيل انخفض

40 مليون دينار أرباح «الأمان للاستثمار» بالنصف الأول

لاستثمارنا السابق على شركة منارات للخدمات التعليمية في عام 2017، والتي تعمل في القطاع التعليمي مما يؤكد على مضيئنا قداما في تنفيذ استراتيجيتنا الاستثمارية التي تركز على الاستحواذ على شركات خاصة في القطاعات التشغيلية الدفاعية وتطوير أعمالها وعودتها المستقبلية، ومنها التوسع في القطاع التعليمي الذي تتركز فيه الشركة فضلا واعداد لتحقيق قيمة مضافة عالية على المدين المتوسط والطويل..



يوسف إبراهيم الغانم

وبشأن مستجدات عملية الاندماج بين «الأمان» و«البيت»، أفاد الغانم: «بعد موافقة مجلسي إدارة الشركتين على تقرير مستشار الاستثمار المستقل وما توصل إليه من تحديد معدل سعر تبادل الأسهم بواقع 1,4 سهم من أسهم شركة «البيت» مقابل كل سهم من أسهم شركة «الأمان»، تستكمل الشركة حاليا الإجراءات اللازمة لإتمام عملية الاندماج مع الجهات الرقابية المختصة والتي سيترتب عليها الحصول على الموافقات اللازمة من هذه الجهات بالإضافة إلى موافقة المساهمين، وتواصل كل شركة منازلة أعمالها بشكل مستقل، إلى أن يدخل الاندماج حيز التنفيذ».

و«عن حجم إجمالي المخصصات للمجموعة 100 مليون دينار، وهي تشمل مخصصات التمويل والاستثمار والمخصصات الأخرى، فيما بلغ إجمالي رصيد المخصصات للمجموعة 636,9 مليون دينار بنهاية النصف الأول من عام 2019». وعن صفقة الاستحواذ المحتملة على البنك الأهلي المتحد، قال الناهض إنه

أعلنت شركة الأمان للاستثمار ارتفاع أرباح النصف الأول من العام الحالي بنسبة 18%، حيث كسرت أرباح الشركة حاجز المليون وبلغت 1,03 مليون دينار مقارنة بـ 872 ألف دينار في الفترة ذاتها من 2018. هذا، وقد شهدت أرباح الشركة نموا استثنائيا في الثلاثة أشهر المنتهية في 30 يونيو الماضي، حيث قفزت بنسبة 186% عن الفترة المماثلة من 2018، وبلغت أرباح الربع الثاني 115 ألف دينار مقارنة بـ 40 ألف دينار لذات الفترة من 2018.

فيما تخطت إيرادات الشركة حاجز المليونين حيث بلغت 2,04 مليون دينار في النصف الأول من 2019، وأعدت الشركة ارتفاع الأرباح المحلية للنصف الأول إلى زيادة الأرباح غير المحققة من الاستثمارات بالقيمة العادلة في بيان الدخل، بالإضافة إلى زيادة أتعاب إدارة موجودات بصفة الأمانة.

وتعقبيا على هذه النتائج، قال الرئيس التنفيذي للشركة يوسف إبراهيم الغانم: «تستكمل الأمان الاستثمارات التي تحقق في الربحية بفضل استراتيجية الأعمال الحالية، معربا عن

اجتماع اتحادي «العقاريين» و«المصارف» لإقرار مصير مقترح القرضين لذوي الدخل المرتفع



رباب الجوهري

الضغوط عن كاهل المؤسسة العامة للرعاية السكنية وهو من شأنه حلحلة أوضاع السوق وتحريك مياحه الراكدة. وكان المقترح الجديد يشمل إجراء معادلة بين دخل المواطن مقابل القروض والالتزامات التي تقع على كاهله، بحيث لا يتترك الأمر لرغبات المواطن في القيام بالافتراض بما يفوق التزاماته ويدخله الشهري، وذلك لأصحاب الدخل المنخفضة.

ذوي الدخل المرتفع، حيث أن القوانين والتشريعات الرقابية حاليا تسمح لأي مواطن بالحصول على قرض عقاري واحد سواء من بنك التسليف والادخار أو البنك التجاري، وهو ما انعكس سلبا على المواطنين ذوي الملاءة الممتلئة لأنه لم يأخذ بعين الاعتبار قدرتهم على تغطية القرضين بشكل منتظم. وأفادت بأن تطبيق المقترح سيحسن الدورة الاقتصادية وسيخفف

ضم بعض أعضاء مجلس إدارة الاتحاد ناقش تفاصيل المعادلة المقترحة والآليات المتوقعة التي ستكون بمنزلة أساس مستقبلي لإقرار ذوي الدخل العالي من جهتي الإقراض (بنك التسليف والبنوك التجارية) استعدادا لعرضها على بنك الكويت المركزي الجهة المخولة بالموافقة النهائية. وأضافت المصادر أن المؤشرات الأولية تتجه إلى الموافقة على المقترح المذكور لاسيما أنه يصب في صالح

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة أن اتحاد العقاريين اجتمع مؤخرا مع اللجنة التنفيذية التابعة لاتحاد المصارف لمناقشة مقترح إمكانية منح المواطنين ذوي الدخل العالي الذين تتجاوز رواتبهم الشهرية 10 آلاف دينار قرضين الأول من بنك الائتمان الكويتي والقرض الثاني للرهن العقاري من أي بنك تجاري محلي. وأشارت المصادر إلى أن الاجتماع الذي

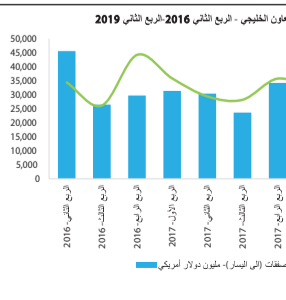
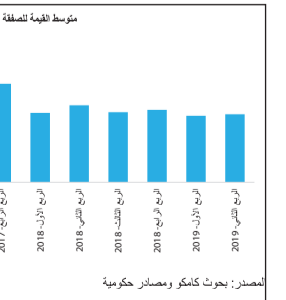
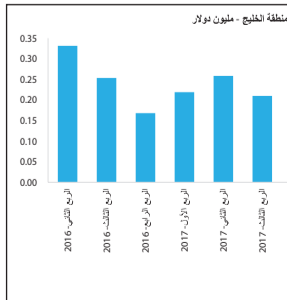
بنمو سنوي 9,7%.. بدعم من عقارات السعودية والكويت

«كامكو»: 46 مليار دولار صفقات عقارية بالخليج في النصف الأول

تداول تتحرك ضمن نطاق محدود بنهاية النصف الأول من العام 2019، بينما سجلت صفقات الاستثمار العقارية المتداولة في السوق السعودي بنوا بنسبة 4,1% خلال نفس الفترة. وسجل إجمالي التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع العقاري من قبل البنوك الخليجية في الربع الثاني من العام 2019 نموا بنسبة 3% على أساس ربع سنوي حيث بلغ 202,7 مليار دولار. وقدمت البنوك الإماراتية أكبر قدر من التسهيلات الائتمانية خلال الربع الثاني من العام 2019 بقيمة إجمالية بلغت 2,16 مليار دولار من الائتمان الإضافي على أساس ربع سنوي، تبعثها البنوك السعودية (1,82 مليار دولار).

خلال النصف الأول من العام 2019، حيث ساهم الإعلان عن تعديل قانون الملكية العقارية وإزالة قيود التملك للأجانب وخفض رسوم التسجيل العقاري في تعزيز الطلب على مستوى القطاع ودفع الأسهم العقارية المدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية إلى الارتفاع. وعلى صعيد بورصة الكويت، تحسن أداء السوق الأول على خلفية إدراج السوق ضمن مؤشر فوتنسي للأسواق الناشئة ومؤشر ستاندرد أند بورز للأسواق الناشئة، بالإضافة إلى الانضمام المرتقب ضمن مؤشر مورجان ستانلي للأسواق الناشئة، وهو الأمر الذي أدى إلى تحسن أداء سهم مبانى الذي يعد من أكبر الأسهم العقارية وارتفاعه بنسبة 24% منذ بداية العام الحالي حتى نهاية يونيو 2019 بما ساهم في ارتفاع مؤشر قطاع العقار بنسبة 7,4% خلال نفس الفترة. وفي المقابل، كان قطاع العقارات في قطر أكبر المتراجعين، حيث انخفض المؤشر بنسبة 30,5% منذ بداية العام حتى يونيو 2019، بما يعكس مخاوف زيادة العرض عبر كل القطاعات. وظلت بقية المؤشرات القطاعية في سوق دبي المالي والسوق السعودي

مما يطلق عليه سوق عقارات الرفاهية بما يساهم في تعزيز الطلب على العقارات السكنية أيضا. إلا أنه بالنسبة لإشغال المساحات المكتبية، لاحظت استقطابه نحو توافر متطلبات محددة للمساحات استنادا إلى التكنولوجيا الذكية والتجهيزات الحديثة بينما لا يزال إجمالي الطلب ضعيفا. من جهة أخرى، مازال السوق الكويتي قويا على صعيد المساحات المكتبية الناشئة، وهو الاتجاه الذي يتوقع استمراره على المدى القريب حيث لا توجد إضافات ملحوظة على العرض. كما يواصل أصحاب مساحات مراكز مبيعات التجزئة في دول مجلس التعاون الخليجي النظر إلى قطاعات الترفيه والأغذية والمشروبات باعتبارهما المحركين الجديدين للطلب على مساحات البيع بالتجزئة، مع استمرار محاولات مواجهة الطلب المنخفض من قبل محال بيع التجزئة التي يتجه بحثها نحو التوسع عبر الإمارات التي توفرها التجارة الإلكترونية. هذا، وكانت مؤشرات القطاعات العقارية في أبوظبي والكويت الأفضل بوظبي والسوق السعودي أداء على مستوى المنطقة



على الرغم من ملاحظة بعض الإشارات المنقطعة التي تشير إلى التزام الطلب على ملكية العقارات السكنية مع تراجع مستويات الأسعار، إلا أن الأسعار والإيجارات ما زالت تشهد ضغوطا تدفعها للهبوط نتيجة لتزايد وتهدف المبادرات

قال تقرير صادر عن شركة كامكو للاستثمار إن صفقات المبيعات العقارية في دول مجلس التعاون الخليجي (باستثناء البحرين) انتعشت في النصف الأول من 2019، حيث تحسنت القيمة الإجمالية للصفقات بنسبة 9,7% وبلغت 45,9 مليار دولار مقابل 41,9 مليار دولار في النصف الأول. كما ارتفع عدد الصفقات أيضا بنسبة 18,9% خلال نفس الفترة وبلغ 281,168 صفقة خلال النصف الأول من 2019. ويعزى هذا التحسن بصفة رئيسية لأداء كل من السعودية والكويت، حيث ارتفعت القيمة المتداولة في المملكة بنسبة 22,1% على أساس سنوي في النصف الأول من العام 2019، في حين ارتفعت قيمة الصفقات في الكويت بنسبة 10,5% مقارنة بالنصف الأول من 2018. إلا أن تقديراتنا تشير إلى أن تحسن مستوى الصفقات جاء على خلفية تراجع الأسعار نظرا لتراجع متوسط قيمة الصفقة العقارية الواحدة في دول مجلس التعاون في النصف الأول من 2019 بنسبة 7,8% حيث بلغت حوالي 163,2 ألف دولار مقابل 177 ألف دولار للصفقة في النصف الأول من 2018.

التي تساهم في تعزيز الطلب على العقارات السكنية أيضا. إلا أنه بالنسبة لإشغال المساحات المكتبية، لاحظت استقطابه نحو توافر متطلبات محددة للمساحات استنادا إلى التكنولوجيا الذكية والتجهيزات الحديثة بينما لا يزال إجمالي الطلب ضعيفا. من جهة أخرى، مازال السوق الكويتي قويا على صعيد المساحات المكتبية الناشئة، وهو الاتجاه الذي يتوقع استمراره على المدى القريب حيث لا توجد إضافات ملحوظة على العرض. كما يواصل أصحاب مساحات مراكز مبيعات التجزئة في دول مجلس التعاون الخليجي النظر إلى قطاعات الترفيه والأغذية والمشروبات باعتبارهما المحركين الجديدين للطلب على مساحات البيع بالتجزئة، مع استمرار محاولات مواجهة الطلب المنخفض من قبل محال بيع التجزئة التي يتجه بحثها نحو التوسع عبر الإمارات التي توفرها التجارة الإلكترونية. هذا، وكانت مؤشرات القطاعات العقارية في أبوظبي والكويت الأفضل بوظبي والسوق السعودي أداء على مستوى المنطقة

على الرغم من ملاحظة بعض الإشارات المنقطعة التي تشير إلى التزام الطلب على ملكية العقارات السكنية مع تراجع مستويات الأسعار، إلا أن الأسعار والإيجارات ما زالت تشهد ضغوطا تدفعها للهبوط نتيجة لتزايد وتهدف المبادرات

على الرغم من ملاحظة بعض الإشارات المنقطعة التي تشير إلى التزام الطلب على ملكية العقارات السكنية مع تراجع مستويات الأسعار، إلا أن الأسعار والإيجارات ما زالت تشهد ضغوطا تدفعها للهبوط نتيجة لتزايد وتهدف المبادرات

على الرغم من ملاحظة بعض الإشارات المنقطعة التي تشير إلى التزام الطلب على ملكية العقارات السكنية مع تراجع مستويات الأسعار، إلا أن الأسعار والإيجارات ما زالت تشهد ضغوطا تدفعها للهبوط نتيجة لتزايد وتهدف المبادرات

على الرغم من ملاحظة بعض الإشارات المنقطعة التي تشير إلى التزام الطلب على ملكية العقارات السكنية مع تراجع مستويات الأسعار، إلا أن الأسعار والإيجارات ما زالت تشهد ضغوطا تدفعها للهبوط نتيجة لتزايد وتهدف المبادرات

على الرغم من ملاحظة بعض الإشارات المنقطعة التي تشير إلى التزام الطلب على ملكية العقارات السكنية مع تراجع مستويات الأسعار، إلا أن الأسعار والإيجارات ما زالت تشهد ضغوطا تدفعها للهبوط نتيجة لتزايد وتهدف المبادرات

على الرغم من ملاحظة بعض الإشارات المنقطعة التي تشير إلى التزام الطلب على ملكية العقارات السكنية مع تراجع مستويات الأسعار، إلا أن الأسعار والإيجارات ما زالت تشهد ضغوطا تدفعها للهبوط نتيجة لتزايد وتهدف المبادرات

على الرغم من ملاحظة بعض الإشارات المنقطعة التي تشير إلى التزام الطلب على ملكية العقارات السكنية مع تراجع مستويات الأسعار، إلا أن الأسعار والإيجارات ما زالت تشهد ضغوطا تدفعها للهبوط نتيجة لتزايد وتهدف المبادرات